



مساعد رئيس مجلس الشورى: اختيار الأمير مقرن وليًّا لولي العهد قرار حكيم من قيادة واعية لأهمية استقرار المملكة

وأوضح أن هذا القرار ينسجم مع الإرادة الملكية بترتيب انتقال مقاليد الحكم، وفق ما يقتضيه النظام الأساسي للحكم، ونظام هيئة البيعة، وما تتطلبه المصالحة العليا للدولة ولواطنيها.

وهنا الدكتور فهاد الحمد صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز على الثقة الملكية الكريمة، التي أولاها إياها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين.

ونوه إلى أن سموه يملك الخبرة في الإدارة والحكم من خلال المناصب التي تقلدتها، حيث كان أميرًا لمنطقة حائل، ثم أميرًا لمنطقة المدينة المنورة، ثم رئيساً للاستخاريات العامة، ومستشاراً ومبعوثاً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين، وأخيراً نائباً ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء.

وسأل معاليه الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي عهده الثاني، ليواصلوا قيادة أسيرة الخيرة لهذه البلاد على أسمان الشرع القويم الذي تستمد منه النهج في إدارة شؤون الدولة وتحقيق الرفاهية لشعبها، كما سأله جل وعلا أن يديم لهذه البلاد أمنها واستقرارها.

أكَّدَ معالي مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معناد الحمد أن اختيار خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز وليًّا لولي العهد ونائباً ثالثاً لرئيس مجلس الوزراء قرار حكيم ومهم صدر عن قيادة واعية لأهمية الاستقرار في هذه الدولة المباركة، واستمرار ثلاثة انتقالات الحكم منذ أن أرسى قواعدها الملك المؤسس عبد العزيز - طيب الله ثراه - .

وقال معاليه في تصريح بهذه المناسبة: «إن هذا الاختيار يأتي معبراً عن حكمة القيادة، وبعد نظر الإرادة الملكية، وبتأييد ورغبة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وتتوافق مواقفه هيئة البيعة».

وأضاف: «كما يأتي في الوقت الذي يعاني فيه مجيتنا الإقليمي الكثير من حالات الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار، ليبعث الطمأنينة للمواطنين بأن الحكم في المملكة يقوم على عمل مؤسسي منظم من خلال هيئة البيعة، هذه المؤسسة الدستورية التي أسسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، لتناغم مع النظام الأساسي للحكم، وتفتي باختيار الملك وولي العهد، للحفاظ على كيان الدولة واستقرارها، وعلى وحدة الأسرة المالكة وتعاونها وعدم تفرقها، وعلى الوحدة الوطنية ورفاهية الشعب».